الفساد السياسي والاداري في العراق بعد العام ٢٠٠٣: المؤشرات والحلول

Political and administrative corruption in Iraq after 2003: indicators and solutions

ا.م.د. احمد عدنان عزيز* م.د. عاليه عبد الامير عبد المجيد*

Ahmed Adnan Azeez Alya Abdulameer Abdulmajeed

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

College of political science / University of Baghdad

الملخص:

يهدف البحث الى مطابقة حيثيات اداء اهم المؤسسات العراقية الرسمية مع مؤشرات ومدركات الفساد من حيث الفاعلية والانجاز، مع بيان المجالات الاساسية التي تسهم في تفشي ظاهرة الفساد واهمها المحاصصة السياسية وسوء استخدام السلطة والمحسوبية وعدم الفاعلية وضعف التشريعات وعدم تطبيقها ان وجدت، مستخدمين المنهج الوظيفي والتحليلي والاحصائي والقانوني لاثبات ذلك.

نتائج البحث تتمثل بأن الفساد السياسي والاداري يعمل على كبح التقدم الاقتصادي، كما يضعف مستوى معيشة مواطنيه، اذ يشكل الفساد عبئاً ثقيلا على وقت وموارد المواطنين ويخلق عدم الرضا عن الخدمات العامة ويكبت النمو والاستثمار التجاري، ويقوض الثقة العامة بالدولة ومؤسساتها، ولهذا طرحنا حلول وتوصيات

*ahmed.adnan@copolicy.uobaghdad.edu.iq

*alieaa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

كتغيير عقلية القيادة وتفعيل دور المؤسسات ومراقبة وضبط الفاعلين السياسيين والقيادات الادارية والوظيفية، وسن تشريعات للرقابة الصارمة وتعضيد القضاء وانفاذ القانون للتصدي للفساد بما ينسجم مع بناء الدولة وتحقيق المطالب الشعبية الرافضة للفساد.

كلمات مفتاحية: – (الفساد– السياسي– الاداري– العراق– المؤشرات– الحلول)

Abastract:

The research aims to match the rationale for the performance of the most important Iraqi official institutions with indicators and perceptions of corruption in terms of effectiveness and achievement, with an indication of the main areas that contribute to the spread of the phenomenon of corruption, the most important of which are political quotas, misuse of power, favoritism, inefficiency, weak legislation, and lack of application, if any., Using the functional and analytical approach Statistical and legal to prove this.

The results of the research are that political and administrative corruption works to curb economic progress, as it weakens the standard of living of its citizens, as corruption constitutes a heavy burden on the time and resources of citizens and creates dissatisfaction with public services and stifles growth and commercial investment, and undermines public confidence in the state and its institutions, and for this we have offered solutions

and recommendations as a change The mentality of leadership, activating the role of institutions, monitoring and controlling political actors, administrative and functional leaders, enacting strict control legislation, reinforcing the judiciary and law enforcement to address corruption in line with state building and achieving popular demands rejecting corruption.

Key words: – (corruption – political – administrative – Iraq – indicators – solutions)

المقدمة:

تعد مشكلة الفساد من أشرس المشاكل و أخطرها وهي لا تقل عن مخاطر مشكلة الارهاب، ولهذا تعد معركة مواجهة الفساد من المعارك الصعبة خاصة في الانظمة السياسية المتحررة من الشمولية والسلطوية، لأنها ستفقد حلاوة التغيير وتخلق شعورا معمما لليأس عند المواطنين ازاء هذا الواقع وتبدد امالهم في النهوض وتجاوز مشكلاتهم وتجعلهم في دائرة المقارنة مع الانظمة المسقطة.

ويمر العراق حاليا بهذه المشكلة (الفساد) التي انتجت سوءا بالخدمات وترهل الادارة وتشظي مراكز القوة وتراجع التعليم كما ان التراجع يشمل الجهود الاصلاحية لمبارزة الفساد واستنباته في العراق، مع وجود جرأة وشجاعة لبعض القيادات السياسية والدينية تحاول المجابهة واعادة الثقة للمواطن العراقي بالمجال العام وخاصة السياسي، لكن كل هذا من دون قرار سياسي موحد وجاد وشجاع فأن اية هيئة او دائرة رقابية او قانون وتشريع لن يفلح.

اشكالية البحث: تتمحور اشكالية البحث في مركزية تزايد مشكلة الفساد السياسي والاداري في العراق بشكل واقعي، فعملية السطو السياسي على المال العام واهداره وتبديده وسرقته امست مسألة بديهية، من جانب اخر ما يواجه مشكلة البحث ان الحلول المطروحة للمجابهة في الغالب هي حلول نظرية واجرائية مع انها قابلة للتحقق، لكن هذه الحلول تقع على عاتق اغلب الاطراف السياسية المتهمة بالفساد، فهي الخصم وهي الحكم. مما يطرح تساؤلا (هل ان القوى السياسية التي تقود العملية السياسية في العراق لها القدرة والرغبة في مواجهة الفساد والتصدي له؟).

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها (وجود علاقة طردية بين الفساد السياسي والاداري مع فاعلية المؤسسات الرسمية العراقية وتحديدا الرقابية منها، مع وجود خيارات وحلول تقع على عاتق الفاعلين السياسيين).

اهداف البحث: تكمن أهمية البحث في قدرته على:

اولا: اثبات ان الفساد السياسي والاداري مشكلة ناتجة عن ثقافة التقاليد والممارسات المحلية سياسيا واجتماعيا لأي بلد، مع التركيز بان القادة السياسيون يستغلون فَهم المواطن المتسامح تجاه الفساد كعذر لعدم قيامهم بأي شيء في هذا الصدد.

ثانيا: مطابقة حيثيات اداء اهم المؤسسات العراقية الرسمية مع مؤشرات ومدركات الفساد من حيث الفاعلية والانجاز.

ثالثا: بيان المجالات الاساسية التي تسهم في تفشي مشكلة الفساد في العراق، وكذلك الشفافية من حيث خضوع المؤسسات والفاعلين السياسيين للمساءلة على جميع المستويات، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل وتشاركي وتمثيلي للجميع، وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق الفعالية الكابحة للفساد.

رابعا: طرح ضمانات وخيارات المجابهة والحلول، المتمثلة بوضع خطط لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع تتصدى للتحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والعدالة، وتوفير امكانية اللجوء الى القضاء امام الجميع، والحد من الفساد والرشوة بجميع اشكالها وعلى جميع المستويات.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوظيفي والتحليلي مع استعارة استخدام محدد للمدخل الاحصائي والقانوني لأثبات الخلفية النظرية للبحث.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مقدمة شملت اشكالية البحث واهدافه والاطار النظري والخلفية البحثية التي تضمنت محورين : الاول : تناول المؤشرات العامة لفعالية المؤسسات الرسمية العراقية واثرها الفساد السياسي والاداري في العراق، والثاني : الحلول ثم النتائج والتوصيات، واخيرا قائمة المراجع .

الاطار المرجعي – النظري للبحث :-

سنستخدم في هذا البحث ثنائية ابراز الفساد ضمن مؤشرات فعالية المؤسسات الرسمية من جهة، وطرح حلول المواجهة من جهة اخرى. مع بيان ضبط المفاهيم كمقدمة قبل الخوض بتفاصيل المحاور.

بناءً على ذلك سنعرض فعالية المؤسسات الرسمية العراقية في الاقتراب من مؤشرات الحكم الجيد من عدمه وابراز إثر تراجع تلك الفعالية من خلال تصاعد مظاهر الفساد السياسي والاداري عبر مؤشراته الاحصائية والاجرائية [١] وكالاتي:

المحور الاول:

المؤشرات العامة للفساد السياسي والاداري وأثرها على فعالية المؤسسات الرسمية العراقية

بداية لابد من تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للبحث قبل الخوض بتفاصيل هذا المحور، رغم ان هنالك العديد من الدراسات والبحوث التي بحثت في معنى الفساد ومفهومه لغة واصطلاحا ومظاهره ودوافعه، واغلب تلك الدراسات اجمعت على تعريف الفساد لغة من معاجم اللغة: فساد = (فسد)، ضد صلح والفساد لغة البطلان فيقال فسد الشيء اي بطل واضمحل، وهو ضد الصلاح [٢]. اما الفساد اصطلاحا: هو خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج عنه او كثيراً ويضاده الفساد ويستعمل ذلك في النفس والبدن والاشياء الخارجة عن الاستقامة [٣]. اما مظاهر الفساد واشكاله فتنحصر ب: الفساد السياسي – الاداري الوظيفي، السلوكي الخلقي [٤].

انطلاقا من مظاهر الفساد واشكاله سنبحث في هذا المحور بعض مؤشرات فاعلية المؤسسات الرسمية الرئيسة في العراق واثرهـــــــا في الاداء الانجازي وكذلك أثر هذه الفاعلية من عدمها على الفساد السياسي والاداري، بعد ان نحدد معايير الفاعلية والحكم الجيد.

(UNDP) حدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي :مؤشرات إدارة الحكم بالتالي [٥]

١. المشاركة في اتخاذ ومتابعة تطبيق القرارات.

٢. سيادة القانون

٣. الشفافية.

٤. سرعة تقديم الخدمة ضمن إجراءات بسيطة

٥. المساءلة الإدارية .

اما البنك الدولي فقد حدد مؤشرات تقترب من المؤشرات السابقة وهي:

١. المساءلة العامة: مدى اطلاع المواطنين على المعلومات ومساءلتهم للقادة.

٢. نوعية الادارة: ويضم حكم القانون وحماية حقوق الملكية وفعالية ونوعية الأنظمة ومحاربة الفساد.

٣. المشاركة السياسية .

٤. الشفافية .

٥. الحرية بتمكين الفرد الاعتيادي من نيل الخدمات وان يمارس حقه دون تقييد.

هنالك اتفاق على ان الحكم الرشيد او الجيد ينحصر في اطار احراز العناصر والمبادئ التي اشرنا اليها اعلاه، وكما ان فاعلية المؤسسات الحكومية واحراز الحكم الرشيد، يرتبط بهذه المبادئ. وتتضمن المؤسسات الرسمية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومؤسسات الرقابة العامة الرئيسة كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشين العموميين والادعاء العام، اما المؤسسات غير الرسمية فهي الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقوى الاجتماعية الرئيسة الناشطة في الميدان السياسي.

تعود اصول مشكلة الفساد السياسي والاداري في العراق الى مرحلة نظام حكم البعث التي رسخت مبدأ المحسوبية الذي اتبعه الحزب للاحتفاظ بالسلطة بالتزامن مع الحصار الاقتصادي خلال فترة التسعينيات من القرن المنصرم الذي عزز ثقافة المصلحة الذاتية التي شجعت بدورها على ممارسة الفساد [٦].

في العراق النظام السياسي ما بعد عام ٢٠٠٥ كما هو معروف نظام برلماني ولهذا يعد مجلس النواب هو السلطة الحقيقية الحاكمة للدولة اذ تنبثق منه جميع المؤسسات الاخرى وتعد الاداة الرقابية من اهم ادوات مجلس النواب وتدخل في صلب اختصاصاته الفاعلة، اذن فقياس مستوى فعالية المؤسسات الرسمية ينطلق من فعالية البرلمان في الرقابة والمحاسبة والتشريع ومتابعة تطبيق قوانينه ومدى شفافيته

ومصداقيته. ولكي نبحث عن قدرة مجلس النواب في احراز الحكم الرشيد علينا ان نبحث في ادوات انبثاقه وركائزه، ويدخل قانون الانتخابات ضمن ادوات انبثاق المجلس ويعد من اهم القوانين التي تعمل وتسمح بإعادة تكوين السلطة وتمثيل الشعب تمثيلاً عادلاً وحقيقياً. فاذا كان قانون الانتخابات هزيلا غالباً ما تكون الانتخابات هزيلة الشكل والمضمون، فبناء انتخابات على قانون لا يسمح بالمنافسة الديمقراطية الحقيقية ستكون مآلات الفاعلية للمجلس المنبثق من القانون هزيلا ايضا. وتجدر الملاحظة الى ان قانون الانتخابات العراقي السابق بصيغة (سانت ليغو) المعدل والدوائر الانتخابية المتعددة لم يحفز على المنافسة ولم يضمن عدالة منطقية في صعود الفائزين وفقا لكياناتهم ودوائرهم الانتخابية المرتبطة بنسب المشاركة، والمعروف ان اخر انتخابات حصلت في العراق في ١٢ مايس ٢٠١٨ سجّلت مشاركة سياسية ضعيفة في الانتخابات، فالارقام الرسمية سجلت نسبة ٤٤% [٧] ، وهنالك ارقام سجلت نسبة ١٩% [٨] فقط ، كما أن تلك الانتخابات رغم انها حظيت بمراقبة دولية مقبولة وكذلك من قبل منظمات المجتمع المدني لكن كانت مراقبتها للعملية الانتخابية غير ناجزة فلا احد اخذ بملاحظات وارقام تلك المنظمات والخروقات المسجلة لا دوليا ولا محليا. ايضا تعد الجهة الراعية للانتخابات وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات جهة مهمة في تعزيز الحكم الرشيد عبر انتخابات نزيهة وشفافة ، لكن هناك طعون وشكوك كثيرة طرحت على عمل المفوضية السابقة من حيث استقلاليتها من جهة واتهامات لمدراء وموظفين فيها بالتزوير كذلك اتهم رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي المفوضية بوجود شبهات فساد في عمليات التعاقد مع الشركة الكورية الجنوبية بخصوص اجهزة العد والفرز والانتخاب الالكتروني وعدم فحصها وفعاليتها..والسؤال هنا هل خضع احد من اعضاء مجلس المفوضين ومدراءها وموظفيها السابقين للمساءلة ؟ وبعد احتراق صناديق الاقتراع في مخازن المفوضية في جانب الرصافة في بغداد، لم تتم محاسبة احد ولم تتخذ اجراءات قانونية تضمن العدالة. فهل كانت مخرجات الانتخابات النيابية الاخيرة سليمة؟ موخرا شرع مجلس النواب العراقي قانونا جديدا للانتخابات النيابية وفق

مبدأ اعلى الاصوات، واعتمد القانون على تقسيم الدائرة الواحدة الى ٣-٥ دوائر الانتخابية بمعدل ٨٣ دائرة على المستوى الوطني، كما شرع البرلمان قانون جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ومنح الثقة لقضاة لتولي مجلس المفوضين، واستكملت هيكلية المفوضية وتدريب، وهذه مؤشرات ايجابية، رغم شكوك حول عدالة التمثيل في هذا القانون اضافة الى مخاوف من التزوير والسلاح المنفلت الذي قد يواجه الانتخابات النيابية المبكرة .

من جانب اخر وخلال الدورات النيابية الاربعة لم يحرز مجلس النواب العراقي ثورة تشريعية قادرة على تغيير الاوضاع كما انه لم يؤسس لإطار رقابة صارمة ولا تقوية لإطار مساءلة فعال. بل حتى في اطار الشفافية لازال منطق الاتفاقات السياسية والمحاصصة والصفقات التواطئية هو العنصر الفاعل في تسيير تشكيل الحكومات واسناد المناصب بل حتى بطريقة الرقابة والمحاسبة والتعامل مع ملفات الفساد، اذ عرف عن العراق بعد عام ٢٠٠٣ على انه قائم على اساس تحفيز نظام المحاصصة وتفضيله على نظام الكفاءة مما ادى الى انتشار نظام المحسوبية وشراء الولاءات [٩]، كما لا زالت الاف القوانين والتشريعات والانظمة والتعليمات تعود لحقبة ماقبل عام ٢٠٠٣، كما انه لم ينجز اقرار وتشريع القوانين الدستورية التي بلغت ٥٥ قانون منها قانون تشكيل مجلس الاتحاد وقانون تكوين الاقاليم اضافة الى قانون النفط والغاز..ولغاية الان لم يُشرع مجلس النواب العراقي قوانين تتعلق بالاثراء غير المشروع (من اين لك هذا ؟) وعدم تضارب المصالح العامة والخاصة، واسترداد الاموال المهربة والمهدورة.. إضافة الى ذلك، لم يبادر مجلس النواب الى تشريع وتفعيل وإقرار القوانين التي تؤمّن حق وحرية الوصول الى المعلومات، وغيرها من القوانين المشابهة، مما يجعل من الصعوبة بمكان اطلاع المواطنين على سير العمل في القطاعات والمؤسسات الحكومية لكي يصبح عنصرا ضاغطا باتجاه دفع تلك المؤسسات نحو الفاعلية. اذ ان الاهتمام الجدي في مثل هذه القوانين المهمة يكاد يكون غائب لأن

السرية والكتمان والتستر تمسكان بأسس عمل المؤسسات الحكومية في العراق، وهذا سياق يتعارض ومنطلقات النظم الديمقراطية. كما انه لم يحقق ولم يدقق ويطالب بالحسابات الختامية لصرف الموازنات المالية للسنوات ١٦ السابقة..اضف الى ذلك لم يتم محاسبة اي نائب في مجلس النواب ولم ترفع الحصانة عن نوابه المتهمين بالفساد والارهاب الاّ بحالات محدودة (كحالة رفع الحصانة عن النائب السابق مشعان الجبوري عام ٢٠٠٦، وحالة النائب السابق عبد الناصر الجنابي عام ٢٠٠٧(إقالة) تحسبا لرفع الحصانة، والنائب مثال الالوسي لزيارته اسرائيل، والنائب احمد العلواني الذي اعتقل بتهم الارهاب دون رفع الحصانة، والنائب محمد الطائي لتجاوز غياباته، ورئيس مجلس النواب السابق سليم الجبوري ومحمد الكربولي وطالب المعماري بناءً على طلبهم عام ٢٠١٦، (لكن لم تتم ادانتهم)، في حين طلبت السلطة القضائية رفع الحصانة عن ٢٤ نائب عام ٢٠١٧ دون ذكر اسمائهم ولم يتم هذا الاجراء، وفي عام ٢٠١٦ طلب القضاء رفع الحصانة عن ١٢ نائب لكن لم تتم محاسبتهم ولم ترفع الحصانة عنهم ، وكذلك قدم مجلس القضاء الاعلى طلبا لرفع الحصانة عن ١٣ نائب متهمين بالإرهاب وجرائم وجنح، وايضا لم تتم رفع الحصانة عنهم، وطلبا اخر لرفع الحصانة عن ٢٢ نائب مؤخرا ، وبالتالي لا يوجد اي نائب عراقي سابق او حالي وراء القضبان وكذلك الوزراء ووكلائهم باستثناء وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني واطلق سراحه مرة بكفالة ومرة لشموله بقانون العفو العام[١٠] . انطلاقا من هذه المؤشرات التي تعكس مخرجات مجلس نواب ستكون فاقدة للفاعلية والقدرة على احراز الحكم الرشيد، ولهذا يشهد العراق الان احتجاجات واعتصامات ضد الاداء السياسي برمته[١٠].

أما المؤسسات الرقابية فهناك اتجاهات تتبنى ان معظم هذه الهيئات غير مستقلة فهي بداية تاسيسها خضعت للأحزاب والقوى السياسية في اطر المحاصصة السياسية ثم

خضعت للسلطة التنفيذية حسب تفسير المحكمة الاتحادية بقرارها المرقم ٨٨ لسنة ٢٠١٠. وتعد المؤسسات الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد في البلاد من اهم الادوات الداعمة لتحقيق الفاعلية لبقية

المؤسسات فاذا كانت تلك المؤسسات فاعلة فان الفاعلية ستشمل مؤسسات الدولة العامة. ورغم وجود هذه المؤسسات لازال مؤشر مدركات الفساد في العراق حسب منظمة الشفافية الدولية متقدمة عالميا اذ قبع بمرتبة ١٦٩ من مجموع ١٨٠ دولة لعام ٢٠١٧، والمرتبة ١٦٨ لعام ٢٠١٨ والمرتبة ١٦٢ عام ٢٠١٩، و١٦٠ في العام ٢٠٢٠[١١]، فهيئة النزاهة العراقية أقرت بأن العراق فقد بسبب الفساد الحكومي نحو ٣٢٠ مليار دولار في السنوات الـ ١٧ الماضية وقد تسلمت منذ إنشائها قبل عدة أعوام آلاف القضايا المتعلقة بالفساد، بلغت في النصف الاول فقط من عام ٢٠١٨ حوالي ٩٨٣٢ حسم منها ٤٤٤٣ قضية بالاستناد الى ما توزعت بين بلاغات واخبارات وقضايا جزائية وفي عام،٢٠٢٠ وصلت الى ١٠٣٨٦،حسم منها ٣١٣٠ [١٢].

اما الرشوة فأن ٦٠% من موظفي العراق يتعاطون الرشوة والمواطن يلجأ إليها أربع مرات في السنة، هذا ما قالته الدراسة التي أعدتها الأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة التخطيط وهيئة النزاهة ونشرتها بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٠ والدراسة تقول: "يضطر ٤٥,٨٪، من دافعي الرشاوى إلى اللجوء إلى الرشوة لتسريع الإجراءات الإدارية، ويضطر أكثر من الربع (٢٦,٦٪) إلى دفع رشاوى للحصول على معاملة أو خدمة أفضل"،... وفي دراسة لهيئة النزاهة تحت عنوان: معدلات الرشوة تقفز الى ٥٠% في العراق وحملة الشهادات الجامعية يتصدرونها.. جاء فيها: أن حملة شهادة الدكتوراه يتصدرون دافعي الرشوة في العراق (بمعدل ١٢,٦٦% وجاء حملة الماجستير ثانياً ١١,١١%، والدبلوم العالي (٧,٣٢%) والبكالوريوس،٢ % والإعدادية (٥,٧١)، والمتوسطة (٤,٤٥%) والابتدائية ٢,٤٤%

وأخيرا من لا يقرأ أو يكتب (١,٧٨% بينما أغفل (٦,٦١.%) منهم ذكر تحصيله الدراسي[١٣].

اما بخصوص الشفافية التي تقتضي على سبيل المثال كشف الذمم المالية للمسؤولين فعلى صعيد مجلس النواب لم يكشف ٢٠٧ نائب من مجموع ٣٢٥ نائب من الدورة السابقة عن ذممهم المالية و٢٠٠ نائب في الدورة الحالية، وفقط ٣ محافظين من مجموع ١٥ محافظ و٣ رؤوساء مجالس محافظات من مجموع ١٥ كشفوا عن ذممهم، اما اعضاء مجالس المحافظات فسبعة محافظات لم يكشف اعضاء مجالسها ذممهم المالية وهي النجف، كربلاء، ميسان، كركوك، صلاح الدين، ديالى، نينوى. اما ذي قار فكشف ٢ من ٣٠ والديوانية ٨ من ٢٧ والبقية تراوحوا على نحو النصف او أكثر بقليل ممن كشفوا عن ذممهم المالية[١٤]. وفي لقاء لرئيس الوزراء السابق حيدر العبادي مع مجموعة من الاعلاميين قال: "مايتم صرفه على الهيئات الرقابية أكثر بأضعاف من الاموال المهربة والمهدورة والمستردة" [١٥]. وجود مثل هكذا حالات فساد وانعدام للشفافية مؤكدا يعكس عدم فاعلية المؤسسات الرسمية في احراز الحكم الرشيد وما يؤكد هذا هو تراجع بقية المؤشرات التي تعد معايير للحكم الرشيد، فمثلا مؤشر جودة الحياة لم يدخل العراق اصلا بتصنيف موسسة نامبيو لعام ٢٠١٩ ضمن ٧١ دولة [١٦]، اما في تقرير ميرسر فحلت بغداد بالترتيب ٢٣١ والاخير كأسوا مدينة في العالم للعيش فيها [١٧]، اما مؤشر الموازنة المفتوحة فاحتل العراق مستويات متدنية اذ حصل على ٣ من ١٠٠ في هذا المؤشر وصفر من ١٠٠ ، من حيث اشراك الجمهور بالموازنة واحتل المرتبة ٦٥ من ١٠٠ من حيث الرقابة على صرف الموازنة وهو رقم ايضا متدني تحت النصف رغم ان النظام العراقي نظام ديمقراطي[١٨].. اما تصنيف أفضل الدول الذي اصدرته مؤخرا منظمة يو اس نيوس ورلد ريبورت

فاحتل العراق المرتبة ٨٠ من ٨٠ اي اسوء دولة ضمن الدول الداخلة في التصنيف [١٩]

وهذا بفعل ارتفاع معدلات الفقر في العراق، حسب البنك الدولي اذ ارتفع معدل الفقر من ١٨,٩ % في عام ٢٠١٢ إلى ٢٢,٥ %، ووصل الى ٢٥% عام ٢٠٢١ بعدما كان ٣١% في عام ٢٠٢٠، اما معدل البطالة فبلغ ٤٠ % حسب تصنيف البنك الدولي وفي مايو ٢٠١٩ اكدت وزارة التخطيط العراقية ان ٢٢,٦ % من هؤلاء العاطلين عن العمل هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩سنة. وتشير هذه الإحصائيات ان سوق العمل الحديثة ستميل إلى مزيد من التدهور في الرفاهية، فارتفاع معدلات البطالة الذي كان ينخفض قبل الأزمات إلى مستوى ما يقرب من ربع السكان الذين هم في سن العمل هم غير مستغلين، أي أنهم عاطلين عن العمل وهذا سيسبب مشـــــــاكل متفاقمـــــــة [٢٠].

اما الامية فنسبتها في العراق ١٨% منها ٨,٣ % من فئة الشباب ويعد رقم كبير فـــي ظـــل معطيـــات الوضـــع القـــائم .

اما حالات الطلاق فوصلت فقط في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٠ الى ٨٢٤٥ حالة طلاق في عموم العراق عدا اقليم كردستان وهي في تزايد شهريا ومستمرة حاليا[٢١]. اما جودة التعليم فالعراق لم يدخل التصنيف العالمي الذي أدرجه مؤشر دافوس لجودة التعليم العالي الذي صنف ١٤٠ دولة فقط [٢٢]، وفقط جامعة بغداد دخلت تصنيف صحيفة التايمز البريطانية لعام ٢٠١٨ و٢٠١٩ محتلة التسلسل ٨٠١ من١٣٩٦ جامعة، ودخلت الجامعة التكنلوجية وبغداد والبصرة لهذا التصنيف في العام ٢٠٢١، محتلة المراكز ٣٥٠ و٤٠٠ منه من مجموع ٤٠١[٢٣]. اما النزوح والهجرة فعدد النازحين وصل مليون وسبعة وثمانين ألف لم يعودوا لديارهم لغاية الان فضلا عن ٥٠٠ ألف نازح في ١٢٧ مخيماً في عموم البلاد، بعد ان كان عدد النازحين أكثر من ثلاثة ملايين ونصف، الأشخاص النازحون داخلياً قد تعرضوا الى العديد من الصدمات وفقدوا الكثير من اصول ثرواتهم ودمرت منازلهم ومحالهم. لقد رأوا أفراد أُسرهم يموتون أو يمرضون أو يصابون؛ وقد واجهوا فقدان الوظائف والأعمال التجارية. وقد حدثت هذه الصدمات في وقت تراجعت فيه قدراتهم على مواجهتها. والان يحصل عدد أقل من

البالغين النازحين داخلياً على وظيفة، لذا يعمل كل من الراشدين في أحد أسر النازحين داخلياً على دعم أكثر من ستة أفراد من أفراد الأسرة [٢٤].

.

اما معدلات الجريمة فشهدت ارتفاعا ملحوظا في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ فاحتل العراق المرتبة ٣٥ عالميا في معدلات الجريمة بتقييم ٥٤,٣٥ رغم انخفاض معدلات الجريمة في الشهر الاول من العام٢٠١٩ بنسبة ٤٠%، وصولا الى نسبة ١٢% حسب بيانات وزارة الداخلية [٢٥].

اما الخدمات فهنالك نقص كبير بالطاقة الكهربائية والمياه في الصيف الماضي والحالي اضافة الى ازمة السكن وانتشار العشوائيات والتجاوزات وتهالك الطرق والجسور والازدحامات المرورية، فضلا عما ستخلفه ازمة وباء كوفيد ١٩ من تداعيات واثار تراكم للأوضاع السلبية تلك. هذه المؤشرات وضعت العراق ضمن قائمة الدول الهشة بمؤشر خطر عالي(احمر) عام ٢٠٢٠ فقد احتل العراق التسلسل ١٦٥ عالميا من مجموع ١٧٨ دولة، و١٨ عربيا، وهذا المؤشر يستند على اسباب تزايد نطاق عدم الاستقرار وضعف التماسك السياسي وتفاقم الصراعات الداخلية، وتتداخل في إطارها الخلافات الأثنية والطائفية، وتواجد التنظيمات الإرهابية، وتصاعد النزعات الانفصالية (هذا ما حصل باستفتاء انفصال اقليم كوردستان) [٢٦].

تعكس نتائج هذه المؤشرات مدى افتقار معظم المؤسسات العراقية الى الفاعلية في احراز تقدم ضمن معايير الحكم الرشيد اضافة الى افتقار المؤسسات الرقابية الى آليات جدية لمكافحة الفساد وتعزيز الرقابة والشفافية، مما يزيد ويجذر نطاق الفساد السياسي والاداري.

المحور الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة الفساد في العراق

ولمواجهة هذه الارقام المتراجعة ولكي يتم الدفع لفعالية المؤسسات الرسمية لتقدم نماذج جيدة في الحكم لابد من تطبيق معايير ملتزمة لتحقيق الفعالية وضبط الرقابة ومن هذه المعايير [٢٧]:

١-ممارسة الارادة السياسية القوية، اذ يعزز التفويض القوي للمواطنين وايضا التراجع الكبير في مؤشرات النزاهة قادة البلد على تقوية ارادتهم على التصرف بسرعة وقوة.

٢- تأسيس المصداقية اذ لابد من ضرب الفساد بشكل حقيقي واعتقال المسؤولين الفاسدين رفيعي المستوى وعدم التسامح مع الفساد والفاسدين وتوسيع فرص نافذة التكنوقراط في تولي المواقع الرفيعة المستوى.

٣- اجتذاب الموظفين الجدد فلابد ان تقوم الحكومة بتمكين الموظفين المؤهلين ذوي الثقافة والنزاهة في قيادة الاصلاحات.

٤- الحد من دور الدولة وذلك عبر تأسيس الحكومة المحدودة عبر خفض الروتين وتقليص البيروقراطية.

٥ – تطوير وحدة الهدف والتنسيق عن كثف عبر تشكيل فريق عالي المستوى يتقاسم القيم المشتركة الضاربة للفساد ويقوم بالتنسيق عن قرب ليبقى موحدا وهذا بالأمكان تحققه عبر تفعيل وقوننة المجلس الاعلى لمكافحة الفساد المشكل حديثا.

٦-توظيف الخبرة الدولية وفق الظروف المحلية وحسب حاجة البلد في مجالات تصميم الاصلاحات والتكيف مع الممارسات في الظروف المحلية وايضا تسخير التقنيات الالكترونية المتطورة على نطاق واسع للحد من الاحتكاك بين الدولة والمواطنين وتنفيذ الابداع الالكتروني للضرائب والدفوعات الإلكترونية للخدمات وكاميرات المراقبة بكافة

مفاصل الدولة. هذه المعايير اضافة الى معايير اجرائية تخضع المؤسسات للمساءلة وتقوي إطار الرقابة لدى الهيئات الرقابية، وهذا يعمل على استعادة الثقة، فبداية لابد من تحديد المؤسسات التي بحاجة الى دفع فعاليتها ومحاربة الفساد فيها وهي كثيرة ونأخذ منها على سبيل المثال:

١-المؤسسات الرقابية: كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والادعاء العام والمفتشين العموميين فاهم جزء يجب ان تعمل عليه الدولة (صناع القرار) هو دعم شامل لمؤسسات مكافحة الفساد. فلا بد من وجود مخطط مطلق لنظام فعال في مكافحة الفساد، فهناك إجماع بان متزايد انجاز ترتيبات مكافحة الفساد سيعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة.

اذ من المفروض ان تضمن المؤسسات الرقابية تحقيق نظام نزاهة وطني قائم على اساس قانوني فاعل ويجعل الأداء الفعلي للمؤسسات المتصلة بالنظام العام طاردة للفساد عبر تشريع قوانين فاعلة داعمة وحوافز عالية والحفاظ على استقلاليتها ومهنيتها لأنها تعمل على زيادة فعالية المؤسسات الرسمية الاخرى فحينما تشعر تلك المؤسسات بالرقابة والمحاسبة وتفعيل القانون فان مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة ستتزايد، نظراً لأهمية الرقابة والمحاسبة بالنسبة للجهات الفاعلة الرئيسة في الدولة من أجل الدفاع عن الإصلاح المستدام والفعال. كما يجب عليها رفع مستوى الوعي حول نقاط القوة والضعف داخل دائرة مكافحي الفساد وخارجها عبر مشاريع مكافحة الفساد وتحقيق نظام نزاهة فاعل يعمل على انجاز نتائج مهمة تسهم في احراز نظام نزاهة وطني فاعل ومتطور. عبر توليد زخم بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد الرئيسة في العراق لمعالجة المجالات ذات الأولوية في مكافحة الفساد وتحقيق فاعلية في اداء الحكم وزخم المؤسسات.

٢- وزارة الداخلية: لابد من زيادة المراقبة والمحاسبة في وزارة الداخلية بصنوفها كافة

فهي بحاجة الى تركيز جهود هيئة النزاهة ومكتب الشرطة والمرور الى الجنسية والجوازات والمفتش العام لإنجاز اصلاحات في قطاع الداخلية وقطع اي روابط بين منتسبي هذا القطاع والجهات السياسية وغيرها إضافة الى تفعيل قوانين الفساد والابتزاز والرشوة ومصادرة الاموال التي تم الحصول عليها بطرق غير قانونية وعدم التسامح مع من يستغل موقعه الامني وتطبيق كل قواعد السلوك الوظيفي بصرامة هذا سيعمل على انخفاض معدلات الفساد وزيادة الثقة والمصداقية بجهاز الداخلية من قبل المواطنين، وتقوية اطار المساءلة يكمن في تخلص الوزارة من الافراد الفاسدين وتجنيد اصحاب السجلات النظيفة والتركيز على تدريبهم بشكل احترافي وباستمرار مع تغيير هيكلة الحوافز واستخدام التقنيات في المراقبة اضافة الى اشراك المواطنين ووسائل الاعلام في مراقبة الاداء مما سيعزز من فاعلية الشرطة ويخفض فرص الفساد.

٣- وزارة المالية والجهات الاخرى ذات العلاقة : فالسياسة المالية والضريبية بحاجة الى ثورة وذلك عبر تعزيز قدرة الدولة على الجباية وانشاء نظام ضريبي مبسط وغير معقد مع خلق ثقافة الاسهام في دفع الضريبة المعقولة لغرض زيادة الايرادات الضريبية المساعدة في تقديم الخدمات، مع اعادة النظر في موظفي الضرائب واستبدال الجباة والمخمنين واعادة تدقيق معاملات المحاسبة الضريبية كافة منذ عام٢٠٠٣ ومطابقة الارقام مع الواقع مع زيادة الحوافز لتقليص عقدهم صفقات جانبية مع دافعي الضرائب وهذا يشمل الضرائب المترتبة على الشركات التجارية التي تسجل على انها خاسرة او رأسمالها منخفض لتجنب دفع الضرائب، وهذا يشمل ايضا الجمارك والمنافذ الحدودية التي تعد معاقل للفساد فلابد من تنفيذ محاسبة ومتابعة لمخلصوا الجمارك ومحاربة المعقبين والسماسرة عبر تعزيز حضور وتواجد الدولة.

٤- وزارة الكهرباء: يحتاج قطاع الطاقة الكهربائية الى اعادة نظر اذ يعد نقص الكهرباء في العراق هو الشاغل الأكبر للكثير من الناس. فمحطات الكهرباء وخطوط النقل في حاجة ماسة للتحديث، وقد ارتفع الطلب في المناطق المتأثرة بأزمة المهاجرين في المنطقة. كما أن انخفاض أسعار النفط يضغط على المالية العامة، والوضع الأمني يجعل المستثمرين يعزفون عن ضخ أموالهم في العراق، حتى ولو لفترات قصيرة. فلابد من التوسع في القدرة الكهربائية وإصلاح خطوط النقل لتلبية الاحتياجات الإنمائية الأساسية للعراق، بعد عقود من الحرب وتناقص الاستثمارات. ويجب ايضا الاستثمار في الطاقة الكهربائية مع شركات حقيقية وفريق عمل جديد واستبعاد الادارات غير الكفؤة والتشجيع على الجباية وترشيد الاستهلاك من قبل المواطنين ومتابعة ضمان فعالية خطوط النقل والتوزيع والانتاج من قبل الوزارة والجهات المستثمرة.

٥- وزارتي التربية والتعليم : فلا بد من العمل على تحسين جودة التعليم من خلال اعادة النظر بعمل الجامعات وخاصة الاهلية وتقييمها واستخدام معايير موضوعية للتطوير من اساتذة ومباني ومناهج متطورة ودعم البحث العلمي ماليا، واعادة النظر بالأنظمة والتعليمات الامتحانية ونزاهة القبول في الدراسات العليا ومصداقيته والاهم من ذلك المصداقة والنزاهة في اداء الامتحانات العامة لوزارة التربية مع الاهتمام بالابنية المدرسية والكادر التربوي والمناهج وطباعتها ومحتوياتها الدافعة باتجاه النزاهة والوطنية والالتزام الديني الطارد للفساد، خارج نطاق المحسوبية والحزبية والتربح.
٦- مجالس المحافظات : الحلقة المهمة التي تحتاج الى اعادة النظر هي مجالس المحافظات وربط تقديم الخدمات لهذه المجالس لأبناء محافظاتهم فلازال الفساد يدور حول الموازنات المخصصة لتلك المجالس منذ عام ٢٠٠٣ فلا احد يعرف حجم التخصيصات لتلك الحكومات وكيف صرفت وماهو اثر هذا الصرف ولذلك لابد من وضع اطار قانوني جديد يقلص اولا اعضاء مجلس المحافظات وفق قانون جديد للمحافظات يحدد مهامهم وصلاحياتهم وطرق انتخابهم بالشكل الامثل وايضا تحديد

حجم الموازنات واليات ومنافذ الصرف ومحاسبة الهدر والفساد، عبر اعادة هيكلة الادارة المالية للحكومات المحلية، وتقليص مهامها فقط في اطار الخدمات كالصحة والبنى التحتية للمحافظات من اسكان واعمار وصرف صحي وزراعة وصناعة محلية...ناهيك عن توسيع اطار المحاسبة عن التقصير والهدر والفساد للمحافظين واعضاء مجالس المحافظات السابقين والحاليين ،مؤخرا صوت مجلس النواب العراقي على حل مجالس المحافظات لعدم شرعية تمديد بقاءها واستجابة لمطالب المتظاهرين، لكن لازالت الاثار السياسية والاقتصادية حاضرة كما ان تلك المجالس وجودها دستوري، بالنتيجة تحتاج اما الى تعديل الدستور او تقنينات لتكون فاعلة ومنتجة ومتكاملة مع المؤسسات الاتحادية.

٧- السلطة القضائية : ايسر السبل لمكافحة الفساد ، هو تطوير السلطة القضائية والحفاظ على استقلاليتها واحترام قراراتها، عبر تحصين الجهاز القضائي من الفساد والنهوض بدوره وكفاءته وتقوية قواعد اجراءاته للتصدي والمتابعة والمحاسبة والمقاضاة وتنفيذ الاحكام، كما يجب على السلطة القضائية خلق قناة اتصال شفافة للتواصل مع الرأي العام ومع المنظمات الدولية يكون دورها متابعة عمل المنظمات الدولية واعداد الاجابات المقنعة للرد على التقارير والاسئلة التي تطرحها تلك المنظمات وتأخذ زمام المبادرة في خلق علاقات مثمرة مع تلك الجهات، مع تعزيز ثقافة التواصل لدى القضاة واعضاء الادعاء العام في ضمان تطبيق المعايير الدولية في المحاكم العراقية واصول التقاضي بعدالة للجميع.

٨- مجلس النواب: لا بد من تقوية الدور الرقابي لمجلس النواب عبر توسيع نطاق المحاسبة والتشريع لقوانين الرقابة وتحصين تلك القوانين بالقضاء على ان يشمل عمل القضاء الرقابة على البرلمان والمؤسسات الرقابية الاخرى، فلا بد من مراقبة البرلمان، وبهذا سيعمل الاخير على مراقبة الحكومة بشكل فعال مما يخضعهما للمحاسبة وتطبيق اجراءات القانون.

اضافة الى تلك المعايير والاجراءات للمؤسسات التي يجب ان تخضع للاصلاح والرقابة والفاعلية فهنالك، مهام بأمكان الحكومة العراقية الحالية ان تلجأ اليها وهي:

١- وضع خطة لمواجهة التحديات الرئيسة التي تكمن وراء مآزق العراق: (سوء الإدارة، والاعتماد على الثروة النفطية، والتنوع العرقي والإقليمي). فحسب البنك الدولي أن الجمع بين ثروة النفط والاختلاف الإثني والديني أدى إلى الصراع والعنف والهشاشة بسبب مشاكل الحكم القائمة منذ وقت طويل، وعدم قدرة المؤسسات على ضمان التوزيع العادل للموارد بين سكان البلاد والمناطق.

فلا بد من مشاورات للسلطات الوطنية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.

٢- ولابد ان تناقش الحكومة وساسة البلد الخصائص الثلاث المذكورة أعلاه التي أدت إلى هشاشة الوضع في العراق وانتشار الصراعات والعنف. ومعرفة السمات الرئيسة للفقر والاستبعاد الاجتماعي في العراق، وربط هذه التحديات الرئيسة التي تواجه البلاد وعلاقتها بالخصائص الثلاثة المحددة. ثم تتم مناقشة معطيات واليات الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، عبر تحديد الأولويات لهذه القيود في سياق التوترات أو التناقضات المتأصلة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي للعراق.
٣- كل هذا يحتاج الى ارادة والتزام سياسي قوي ومتواصل لوضع استراتيجية مرنة لمكافحة الفساد وتصميم إطار للمحاسبة والمساءلة للتنفيذ بشكل سريع، فهذا الالتزام يعمل على تأسيس مصداقية شعبية بالفاعلين السياسيين نحو تبني سياسة عدم التسامح مع الفساد وشن هجوم مباشر عليه، مما ينجز الفاعلية في اداء المؤسسات ويشجع الاصلاحات باسرع وقت ويجدد نوافذ الفرص ويحقق نتائج سريعة.

٤- كما ان تغيير عقلية القيادة ودورها في تنفيذ هذا الامر هو الفيصل في انجاز الحكم الرشيد عبر مجابهة شاملة للفساد وليست جزئية مع وضع استراتيجيات قابلة

للتطبيق مع تسخير وسائل الاعلام والاتصالات لحشد الدعم الجماهيري عندها بالإمكان الحديث عن تقدم بالخدمات والامن وهذا مفتاح لتعزيز المؤسسات وفاعليتها ضد الفساد عبر خضوعها لنظام المحاسبة والرقابة. هذه الحلول والمقترحات الضرورية هي بمثابة تشخيص للعوائق والامراض التي اصابت فاعلية المؤسسات الرسمية العراقية التي تعد مفتاحا للفساد السياسي والاداري.

الخاتمة

ان الفساد السياسي والاداري يعمل على كبح الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في اي بلد كما يضعف مستوى معيشة مواطنيه، كما يشكل الفساد بشكل عام عبئا ثقيلا على وقت وموارد المواطنين ويخلق عدم الرضا عن الخدمات العامة ويقوض الثقة بالمؤسسات العامة، ويكبت النمو والاستثمار التجاري وفي الاغلب فان الفقير والاكثر ضعفا هو الذي يعاني بشكل أكبر.

الاستنتاجات والتوصيات:

انطلاقاً مما تقدم، يمكن تثبيت النتائج الاتية:

١- أن المؤسسات الرسمية العراقية تفتقر الى آليات سليمة ينتظم من خلالها العمل المؤسساتي، وهي لازالت تحاول ببطء تحقيق مبادىء الحكم الصالح واحترام الخطوط الحمر التي تُنظّم العمل السياسي ضمن إطار المؤسسات. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل من المؤسسات الرسمية، وكذلك بعض السياسيين وبعض منظمات المجتمع المدني، ووجود تحسن محدود في المؤشرات وتراجع بعض المؤشرات السلبية المطروحة خلال الاشهر الاخيرة، لكن لم تطرح مقاصد مكافحة الفساد والخضوع للمحاسبة واجراءات العدالة كأولوية في جدول أعمال السلطات الرئيسة لغاية الان، رغم ان الفرص والمستلزمات متاحة.

٢- رغم وجود العديد من المؤسسات الرقابية في العراق، لازالت مؤشرات مدركات الفساد في العراق حسب منظمة الشفافية الدولية متقدمة عالميا اذ قبع العراق بالمرتبة ١٦٢ لعام ٢٠١٩ من مجموع ١٨٠ دولة، فهيئة النزاهة العراقية أقرت بأن العراق فَقَدَ بسبب الفساد الحكومي نحو أكثر من ٣٢٠ مليار دولار في السنوات الـ ١٧ الماضية.

٣- ان "مايتم صرفه على الهيئات الرقابية أكثر بأضعاف من الاموال المهربة والمهدورة والمستردة".

٤- على مستوى الشفافية فهنالك ارقام تخالف تطبيق هذا المبدأ على مستوى الفاعلين السياسيين.

٥- هناك جملة من الخيارات والحلول للتصدي لمشكلة الفساد السياسي والاداري على مستوى تفعيل دور المؤسسات ومراقبة وضبط الفاعلين السياسيين والقيادات الادارية والوظيفية.

٦ - اهم تلك الخيارات والحلول: تغيير عقلية القيادات السياسية ومصداقيتها في تحقيق الفاعلية المؤسسية للمواقع، وانجاز مبارزة الفساد، وذلك عبر مجابهة شاملة وليست جزئية مع وضع استراتيجيات قابلة للتطبيق.

٧- لابد من وجود ارادة جدية للانتقال بشعارات مكافحة الفساد الى منهج وسلوك تصاحبه حملة اعلامية واسناد مجتمعي لالغاء نظام المحاصصة والمحسوبية، وسوء استخدام السلطة وعدم التشدد بالاحتفاظ بالسلطة وتفكيك ثقافة احراز المصلحة الذاتية للاحزاب والساسة والتعهد بتطبيق سياسات الحكم الرشيد، فالتصدي والمواجهة للفساد في قمة الهرم السياسي سينعكس بصورة طبيعية على القاعدة الاجتماعية ويعمل بشكل فعال على وضع ضوابط مانعة للفساد الاداري والوظيفي .

التوصيات:

في معرض الاستجابة لطبيعة الأوضاع الهشة المتزايدة التعقيد، فعلى الحكومة الحالية وقادة البلد العمل بالتالي:

١-ان تتخذ الحكومات القادمة نهجاً أوسع نطاقاً تجاه هذه المؤشرات، بغية التصدي لمصادر عدم فعالية المؤسسات وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها.

٢- يجب التركيز على النهج القائم على الوقاية والعمل الاستباقي المبكر. وتعتبر المساواة ومواجهة مصادر العنف والتطرف وضمان تطبيق العدالة والقانون على الجميع وضمان حقوق المرأة، وايجاد اليات للحد من العنف بجميع اشكاله، وانهاء اساءة المعاملة والاستغلال وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع الى القضاء، والحد من تهريب الاموال والاسلحة واعادتها ومكافحة الجريمة المنظمة، من أهم محاور الوقاية.

٣- مضاعفة الموارد للمؤسسات والمناطق المتضررة جراء الأوضاع الهشة والصراعات والعنف وتحفيز المشروعات الخاصة، بالإضافة إلى مساندة الشباب العاطلين عن العمل للتخفيف من أخطار الانزلاق في أوضاع هشة.

٤ - ثمة حاجة إلى المزيد من التمويل الموجه والخاضع لضوابط قانونية وادارية، للمشاريع المتوقفة، عملية التمويل تلك يجب ان تكون على نحو أفضل وخاضعة للرقابة على نطاق واسع من أجل تعزيز فعالية المؤسسات الرسمية العراقية في الانجاز.

٥- انشاء ديوان خاص للرقابة الادارية يأخذ على عاتقه مهمة مكافحة الفساد الاداري الذي يعد مدخلا للفساد السياسي والمالي.

٦-مكافحة الحاضنة التشريعية للفساد الاداري من خلال الغاء القوانين الاستثنائية والطارئة وتشريعات وقوانين النظام السابق والتركيز على القوانين الناجزة والفاعلة [٢٨] .

٧- معالجة حالات التداخل الرقابي بين المؤسسات الرقابية وربطها بجهة مركزية ويستحسن ربطها قانونا بالمجلس الاعلى لمكافحة الفساد المشكل حديثا عبر قوننة هذا المجلس وتنظيم عمله وتوسيع صلاحياته وادواره، مع ابقاء فعالية مبدأ الرقابة المتعددة والفرعية على الاعمال الحكومية وغير الحكومية.

٨ – انجاز البعد التخطيطي في مجال مكافحة الفساد عبر تطوير اليات التشخيص والرصد لظواهر الفساد مع تطوير ادوات قياسه وتقييم الاليات المانعة له، ولابد من اتباع توسيع سياسات التجريم للفاسدين وشمولهم بإجراءات عقابية رادعة ومشددة.

٩- تأسيس شبكة اعلامية خاصة للنزاهة مستقلة تسعى الى تعزيز الدور الاعلامي في رصد حالات الفساد وسوء استخدام السلطة والمال العام وتسليط الضوء عليها وعرضها على الرأي العام بالأدلة والوثائق دون تجريح او استهداف او شخصنة.

١٠ – التركيز على الجوانب التشاركية والتعاونية ونسج التحالفات بين المؤسسات الرقابية المحلية والدولية ذات الكفاءة عبر تأطير اتفاقات للشراكة لتعزيز الادوات الرقابية وموائمة العمل الرقابي مع الالتزامات الدولية في مكافحة الفساد.

الهوامش:

[١] – ينظر في ذلك : برنامج الامم المتحدة الانمائي، ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، نيويورك ،١٩٩٧،ص٨.

[٢] – القزويني، احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار المعرفة، بيروت ، ١٩٧٩، ص ص، ٨٤٦.

[٣] – الراغب الاصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، دار القلم، دمشق،١٤١٢ هـ، م١٩٩٢،. ص ٦٣٦.

[٤] – للاستزادة ينظر: سلمان، تغريد داوّد، الفساد المالي والاداري في العراق واثره الاقتصادي و الاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٣٣،العراق ٢٠١٥ ، ص ص١٠٠-١٠١.

[٥] – معهد البنك الدولي، المؤشرات العالمية لإدارة الحكم، واشنطن،٢٠٠٨، ص ٢.

[٦] – المصالحة الوطنية في العراق: دراسة مقارنة، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، دار الحكمة، لندن٢٠١٦ ،ص ٢٤.

[٧] – ينظر : http://www.ihec.iq/HOME/IconFiles/pageC3 ، تاريخ الزيارة في ٢٠٢٢/٦/٢ .

[٨]–ينظر:

https://www.alittihad.ae/article/36913/2018/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-،

تاريخ الزيارة في ٢٠٢٢/٧/١٠ .

[٩] – مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

[١٠]

ينظر:

https://www.google.com/amp/s/amp.annabaa.org/arabic/authorsarticles/2330 5 : تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٢/٨/٢٢

[١١] – ينظر : https://www.transparency.org/research/cpi/overview

تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٢/٨/١

[١] – http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=4969

تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٢/٨/١

[١٣] http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=452214&r=

تاريخ الدخول للموقع/٢/٨/٢٠٢٢

[١٤] http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=452214&r=

تاريخ الدخول للموقع/٢/٨/٢٠٢٢

[١٥] – https://www.youtube.com/watch?v=cbJE1-jPDE0 الدقيقة ٢١ ومابعدها.

تاريخ المشاهدة:٢/٨/٢٠٢٢

[١٦] –https://www.numbeo.com/quality-of-life/rankings_by_country.jsp

تاريخ الدخول للموقع ١٥/٧/٢٠٢٢

[١٧] –https://www.mercer.com/newsroom

تاريخ الدخول للموقع:١٥/٧/٢٠٢٢

[١٨] –www.internationalbudget

تاريخ الدخول للموقع: ١٥/٧/٢٠٢٢

[١٩] –ينظر : https://www.usnews.com/rankings

تاريخ الدخول للموقع: ١٣/٧/٢٠٢٢

[٢٠] –للاطلاع حول ذلك ينظر : https://www.albankaldawli.org/

تاريخ الدخول للموقع:١٣/٧/٢٠٢٢

[٢١] –ينظر : http://mop.gov.iq/page/view/details?id=6

تاريخ الدخول للموقع: ١٥/٧/٢٠٢٢

[٢٢] – https://universitas21.com/network/u21-open-resources-and-publications/u21-rankings/u21-ranking-national-higher-education

تاريخ الدخول للموقع:١٦/٧/٢٠٢٢

[٢٣] https://www.timeshighereducation.com/world-university--rankings/2018/world-ranking

تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٢/٧/١٥

[٢٤] – ينظر :http://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview

تاريخ الدخول للموقع/٢٠٢٢/٧/١٢

[٢٥] – ينظر : https://mov.gov.iq

تاريخ الدخول للموقع: ٢٠٢٢/٨/١١

[٢٦] http://fundforpeace.org/fsi/2018/04/24/fragile-states-index-2018--annual-report/

تاريخ الدخول للموقع:٢٠٢٢/٨/١١

[٢٧] – مركز البيان للدراسات والتخطيط، تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، اعداد البنك الدولي، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٢، ص ص ٣٧-٣٨.

[٢٨] – العزاوي، محمد عبد الواحد، مكافحة الفساد الاداري والمالي في الانظمة الحكومية مع الاشارة الى حالة العراق، مجلة حوار الفكر، العدد (٣٤-٣٥)، بغداد، ٢٠١٥، ص ص ، ٦٤- ٦٥.

المصادر :

اولا : الكتب العربية والمترجمة :

١- القزويني، احمد بن فارس بن زكريا، ، معجم مقاييس اللغة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٩٧٩.

٢- الراغب الاصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن،ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٢ هـــــ ، ١٩٩٢.

٣- سلمان ، تغريد داوّد، الفساد المالي والاداري في العراق واثره الاقتصادي و الاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٣٣،٢٠١٥ .

٤- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، نيويورك، ١٩٩٧.

٥- معهد البنك الدولي، المؤشرات العالمية لإدارة الحكم، واشنطن، ٢٠٠٨.

٦- المصالحة الوطنية في العراق: دراسة مقارنة، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٦ .

٧- تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، اعداد البنك الدولي، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٢.

٨- العزاوي، محمد عبد الواحد، ، مكافحة الفساد الاداري والمالي في الانظمة الحكومية مع الاشارة الى حالة العراق، مجلة حوار الفكر، العدد ٣٤-٣٥، بغداد، ٢٠١٥.

ثانيا : شبكة الانترنيت : مواقع وتقارير دولية معتمدة باللغة الانكليزية :

1-http://www.ihec.iq/HOME/IconFiles/pageC3.

2.https://www.alittihad.ae/article/36913/2018/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B

3- https://www.transparency.org/research/cpi/overview

4-http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=4969

5-http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=452214&r=

6- https://www.youtube.com/watch?v=cbJE1-jPDE0.

7-https://www.numbeo.com/quality-of-life/rankings_by_country.jsp

8.https://www.mercer.com/newsroom

9-https://www.albankaldawli.org/

10-http://mop.gov.iq/page/view/details?id=6

11-https://universitas21.com/network/u21-open-resources-and-publications/u21-rankings/u21-ranking-national-higher-education

12-https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2018/world-ranking.

13.https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-by-country/country - info/?country=iq

14.https://www.usnews.com/

15-http://fundforpeace.org/fsi/2018/04/24/fragile-states-index-2018-annual-report

16-http://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview

17-
:https://www.google.com/amp/s/amp.annabaa.org/arabic/authorsarticles/23305 :